



## خيارات المنظومة السياسية الفلسطينية: تغيب اللاجئين وصناعة المخاطر

ورقة موقف

كانون الأول / ديسمبر 2020

# لاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين  
Palestinian Refugees Portal

## مقدمة

منذ قيام السلطة الفلسطينية وانتقال قيادتها إلى داخل فلسطين، تم التخفيف تدريجياً من الصيغ التمثيلية للاجئين الفلسطينيين، وعلى نحو موازي تورطت السلطة القائمة بمجموعة من التنازلات في صيغ تناولها لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، هذا المنحى لا يمكن قصره على السلوك الرسمي العام للسلطة الفلسطينية، فقد حمل مسار المصالحة الأخير (اجتماعات بيروت واسطنبول - أيلول/سبتمبر 2020)، ذات المنحى في التحلل من الالتزام تجاه اللاجئين الفلسطينيين، ذلك بموجب خياراته التي قدمها لمواجهة صفقة القرن، ومفاقمة مساوى هذا الموقف بإعلان العودة لتفعيل العلاقات مع الاحتلال بشكل كامل، وكذلك اتجاهها لمصالحة دول التطبيع العربي، دون أدنى التفات لتأثير ذلك على وضع اللاجئين الفلسطينيين الذين مست إجراءات التطبيع، وسياسات الإدارة الأمريكية لتصفية الحقوق الفلسطينية بحقوقهم و بجوهر قضيتهم ومكانتها.

بالنظر للمسارات المختلفة التي اختارت القيادة الفلسطينية المناورة بينها فيما يتعلق بالتعامل مع "صفقة القرن" والخطوات الأمريكية والإسرائيلية لتقويض

الحقوق الفلسطينية، تناول هذه الورقة الموقف من خيارات المنظومة السياسية الفلسطينية، بأطرافها الرئيسية، وانعكاسات توجهاتها على قضية اللاجئين الفلسطينيين، وما عنته هذه السياسات على اختلافها من تغييب للاجئين الفلسطينيين كمجموع بشري يشكل أغلبية فلسطينية، ويحمل القضية المحورية في الصراع مع الاحتلال، وكمستهدف رئيسي من الإجراءات الأمريكية-الإسرائيلية المشتركة التي استهدفت الفلسطينيين عامة.

### أولاً: المصالحة وتصورات الشراكة والتمثيل الوطن

عكست اللقاءات المتتالية بشأن توحيد الجسم الفلسطيني في مواجهة صفقة القرن والهجمة على الحقوق الفلسطينية، استمرار النظر للتحدي القائم باعتباره تحدي لبئية وبقاء النظام السياسي الفلسطيني، ورغم الإقرار الخطابي بالتهديدات المحدقة بالحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني، فإن هذا المسار للعمل الرسمي الفلسطيني، اعتمد صيانة النظام السياسي كسياق لعمله، وتجاهل اعتماد خطوات فعلية لحماية هذه الحقوق، وكرس عنوانين أساسيين: الأول هو بحث الشراكة السياسية والعمل على تظهيرها من

خلال عقد اجتماع الإطار القيادي الموحد في بيروت في 3 أيلول/ سبتمبر 2020، ومناقشة ترتيبات الشراكة السياسية للفصائل في جسم منظمة التحرير الفلسطينية وضمن المنظومة القائمة، والثاني هو بحث ترتيبات متعلقة بالجسم الحكومي للسلطة وإعادة توحيده، وطُرحت الانتخابات كعلاج لأزمات هذه المنظومة، وكأن عملية التصويت تقنياً تغني عن تلبية الحاجة لتمثيل الكل الفلسطيني وخصوصاً عموم اللاجئين والمقيمين في الشتات الفلسطيني على امتداده الواسع، وبين آلية التصويت في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني المقتصرة على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والمصممة على نحو يجرم عموم الفلسطينيين من الشراكة السياسية الحقيقية في صياغة التوجهات السياسية وعمليات صنع القرار، وتقصي عموم الفلسطينيين خارج فلسطين من حقهم في اختيار من يمثلهم، وهنا لا يقف الأشكال على الاقضاء من عملية "التصويت"، ولكن في كون ذلك يعبر عن اقضاء لهؤلاء من التعريف المتوافق عليه للفلسطيني المسموح له بالمشاركة السياسية.

الأسوء في هذا المسار المنحاز للتفسيرات الآلية والتقنية لمفاهيم الديمقراطية والشعب والهوية والتمثيل، ليس الفشل في تمثيلهم والإصرار على إقصائهم،

ولكن تجاهله لحجم التهديدات المحيطة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وعدم محاولته ولو نظرياً أو على مستوى الشعارات والخطط وضع مسار لمواجهة هذه التحديات، فبينما تقف تصفية قضية اللاجئين كأولوية في جهود الإدارة الأمريكية، لا تطرح التوجهات -التي يفترض أن تمثل الاستراتيجية المضادة- ضمن مسار المصالحة مشروعاً لحماية هذه الحقوق، ولا تقف عند اعتبار مجموعهم مؤهلين للتمثيل والتحدث والشراكة في تقرير ما قد يحدد مصير قضيتهم ومصيرهم الجمعي والشخصي، وذلك بما يتجاوز حتى تلك الاتفاقيات والتفاهات السابقة بين الفصائل حول إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني.

موقف التوافقات الجديدة من عملية التمثيل والشراكة، يعكس انحيازاً من الفصائل حتى تلك المعارضة، لمعالجة وقصر فكرة الشراكة على المربع الذي تعرّف فيه السلطة ذاتها ومفهوم التمثيل فيها و"مواطنتها"، كأنما إسقاط اللاجئين وتمثيلهم الوطني و شراكتهم، هو جانب هامشي تركت معالجته لصيغ مبهمه تتعلق بعملية ترميم النظام السياسي الفلسطيني القائم وهي عملية في عنوانها أو تفاصيلها لا تلبى حاجة الإجابة على التهديدات المباشرة المسلطة على اللاجئين وقضيتهم.

## ثانياً: استعادة العلاقة مع الاحتلال وترسيم الخسائر

على عكس الرهانات الفصائية على مسار التقارب مع السلطة، جاء موقف السلطة باستعادة علاقاتها مع "إسرائيل"، وهو ما مثل لكمة لمشروع التقارب الفلسطيني- الفلسطيني، و لهدفه الأساسي في ترميم النظام السياسي القائم و المد في عمره، ولكن بالأساس جاء هذا القرار ليعني فعلياً سحب أي مشروع لمواجهة الخطوات والإجراءات التي اتخذتها حكومة الاحتلال بمظلة الدعم الأمريكي وضمن مشروع "صفقة القرن"، وهو ما يعني عملياً التسليم بهذه الخطوات وباستمرار مفاعيلها كواقع على الأرض، والقضاء على أي رهان فلسطيني بجهود مضادة قد تتكفل بإلغاء أو كبح تلك الأضرار الهائلة التي لحقت بالحقوق الفلسطينية، وبعوامل الصمود في مختلف مناطق الوجود الفلسطيني.

بهذا القرار تكون القيادة الفلسطينية ثبتت الخسائر الفلسطينية ومكاسب الاحتلال على مختلف الصعد مقابل التفاهم على سماحه لها باستمرار أداء دورها ومهامها ضمن المناطق التي يجيز الاحتلال لها العمل فيها، وفي إطار سعيها للتقارب مع الإدارة الأمريكية المقبلة، قدمت موقفاً يتنازل حتى عن

محاولة منع تلك التأثيرات المدمرة التي أحدثتها قرارات الإدارة الأمريكية السابقة بشأن حقوق الفلسطينيين، وهناك أهمية حقيقية لتخصيص الحديث عن ملف اللاجئين، فإجراءات الإدارة الأمريكية السابقة ومواقفها المعلنة بشأن تعريف اللاجئين وعددهم وحقوقهم، مثلت ولا زالت أدوات أساسية لتقويض هذه الحقوق، كما مثلت إجراءات الإدارة الأمريكية بشأن "أونروا" أداة لتقويض الهياكل والبنى التي يفترض بها أن تشكل روافع لبقاء اللاجئين ومجتمعاتهم والحفاظ على حقوقهم، هذا ناهيك عن تلك المشاريع القائمة لإنهاء الوجود المادي لمجتمعات اللاجئين والعمل على تهجيرهم، سواء بمسارات التهجير الرسمي وغير الرسمي، أو من خلال انتاج الظروف الضاغطة والطاردة في بيئة مخيمات اللاجئين .

### **ثالثاً: انهيار الموقف السياسي كتهديد للحقوق والوجود**

انسحبت السلطة الفلسطينية من إطار المواجهة سواء مع الاحتلال أو الإدارة الأمريكية أو دول التطبيع العربي، فيما انغمس المشهد السياسي الفلسطيني مجدداً في جدله الداخلي، ذلك بينما تُركت دول التطبيع لتثبيت موقفها وتقوم بالدعاية له دون أي رد من البنى الرسمية الفلسطينية، كما تُرك

مئات آلاف الفلسطينيين في دول الخليج العربي مكشوف في الظهر والموقف أمام سياسات التحريض والتعبئة ضدهم، وإجراءات التضييق المتزايدة على حقوقهم وليس آخرها إجراءات منع الفلسطينيين من الحصول على تأشيرات دخول لدولة الإمارات.

حيز عربي تعيش فيه هذه الكتلة من الفلسطينيين، يتم إعادة تشكيله وتحديد توجهاته المستقبلية وسياساته تجاه الفلسطينيين بما يتواءم مع تموضعه السياسي الجديد، ومواقفه من الصراع وأطرافه المختلفة، دون أن تحاول القيادة الرسمية الفلسطينية التي قررت العودة لعلاقتها الدبلوماسية مع الاحتلال، البحث عما لديها لتفعله فيما يتعلق بكل هذه الملفات قبل إعادة العلاقات أو كشرط لها، خصوصاً أن العودة لهذه العلاقات يشكل غطاء لموقف هذه الدول، ويشجع دول عربية أخرى على انتهاج سياسات مماثلة، ويوسع خارطة ومساحة التهديد والمواقف العدائية للإنسان الفلسطيني.

**خاتمة**



مثل الأداء السياسي الفلسطيني شكلاً عن العجز في إنتاج الاستجابات والسياسات الملائمة لمواجهة التهديدات للحقوق الفلسطينية، بل وقد شكل هذا الأداء بدوره مصدر تهديدات جسيمة على الحقوق الفلسطينية، من خلال تركيزه على الاستعراض الخطابي من جانب والأطروحات التقنية لمشاكل النظام السياسي والنخب المرتبطة به من جانب آخر، ثم انسحابه من ساحة المواجهة على نحو يمثل انحيازاً وتغليلاً لمقولات وأطروحات الخطط الأمريكية لتصفية الحقوق الفلسطينية والمتعاونين معها من نظم سياسية وأطراف.

هذا النوع من السلوك السياسي يعني فعلياً ذهاب المنطقة بأكملها، وبيئات عيش وحركة وعلاقات وتحالفات الفلسطينيين فيها نحو تبني مواقف أكثر ملائمة لإسرائيل وأكثر عداءً لحقوق الفلسطينيين، بكل ما يعنيه ذلك من استدامة وتفاقم التهديدات اليومية وتلك الاستراتيجية على وجود الإنسان الفلسطيني وحركته وفرصه في الحياة والعمل، والأخطر من ذلك تواصل ومضاعفة المساعي الهادفة لتصفية الحقوق الجماعية السياسية والإنسانية للفلسطينيين، وفي مقدمتها مساعي تصفية قضية اللاجئين، فمخاطر منح

غطاء عربي للمساعي الإسرائيلية والإمريكية لتصفية قضية اللاجئين، تعني منح زخم أكبر لمشاريع التوطين والتهجير وغيرها.

ما فضحته المرحلة السابقة، أن لا إمكانية لإنتاج مواقف تحمي حقوق الفلسطينيين، بواسطة منظومة السياسة الفلسطينية القائمة، خصوصاً أن مقاربتها لدورها ووجودهم، تبقى دون احترام إرادتهم وتطلعاتهم والنظر لحقوقهم كأولويات أساسية.

ومع استمرار تجاهل قضايا حقوق الملايين من اللاجئين، والسكان المحاصرين، وأولئك الخاضعين للتنكيل اليومي من الاحتلال، يبدو العمل السياسي الفلسطيني مجرد ديكور شكلي في مشهد كبير لتصفية القضية الفلسطينية وإدامة المأساة التي بدأت منذ النكبة عام ١٩٤٨ م .